Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية

العدد (7) دولة قطر - أكتوبر 2017 م

تصدر عن

بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultaions

الكتروني ISSN : 2409-0867
ورقـــي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفيَّة

د. محمد شريف بشير الشريف

أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي المشارك – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. نوال عبد المنعم بيومي

باحثة في التمويل الإسلامي– الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي

(سلّم البحث للنشر في 13 / 3/ 2017م، واعتمد للنشر في 4/23 / 2017م)

المخلص:

يهدفُ هذا البحثُ إلى تقييم تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، في تمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفيَّة خلال الفترة 1985 – 2014م، كما يقدِّمُ تحليلاً للسِّياسات التمويلية التي اتَّبعها البنك في دعم هذه المشروعات، ويشملُ ذلك: شروط التَّمويل، وأساليبه، ومجالاته، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التَّحليلي في تقييم التجربة، ومناقشة جوانب تميُزها والتَّحديات التي واجهتها، وتوصَّل البحث إلى نتائج أكَّدت أنَّ تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني تميَّزت عن غيرها من التجارب باستخدام أساليب التَّمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصَّغيرة والحِرَفيَّة، كما كشف البحث عن قدرة هذه التجربة على تقديم التَّمويل بشروط مُيسَّرة وغير تقليديَّة إلى قطاع المشروعات الصَّغيرة والحِرَفيَّة، واستطاع البنك بذلك أن يُلبِّيَ حاجة المشروعاتَ الصَّغيرة والحِرَفيَّة للتمويل، ويوجِّه مدخراتها نحو القطاعات الإنتاجيَّة؛ ممَّا أسهم في تعزيز التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

الكلمات المفتاحية:

المشروعات الصَّغيرة والحِرَفيَّة، التَّمويل الإسلامي، التَّمويل الأصغر، المصارف الإسلاميَّة، بنك فيصل الإسلامي السُّوداني.

Abstract:

This paper aims at evaluating Faisal Islamic Bank Sudan (FIBS) in financing of small and craftsmen enterprises during the period from 1985 to 2014. The paper also analyzes financing policies adopted by the bank in supporting of these enterprises, including financing conditions, methods and fields. The present paper uses a descriptive analytical approach to assess and investigate the bank performance in the area of financing small and craftsmen enterprises. The findings confirmed that Faisal Islamic Bank Sudan was marked by the experience of using alternative modes based on Islamic finance. The findings also revealed that the bank has effectively provided concessional terms and non-traditional financing facilities to small and craftsmen enterprises. The FIBS was able to meet the needs of these enterprises, and helped them to have a direct savings towards productive sectors which contributed to promoting economic and social development.

Keywords: small and craftsmen enterprises, Islamic finance, microfinance, Islamic banking, Faisal Islamic Bank Sudan.

مقدِّمة:

بدأت المصرفية الإسلامية في السُّودان بإنشاء بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في 4 أبريل من عام 1977م[1]، بوصفه مؤسَّسة مصرفيَّة تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. ويُعدُّ هذا البنك أوَّل تجربةٍ لرأس المال المشترك بين السُّودانيين ومواطني الدُّول الإسلاميَّة الأُخرى[2]، كما عُدَّ ثاني بنك إسلامي في العالم بعد بنك دبي الإسلامي الَّذي أُسِّسَ في 1975م، وباشر بنك فيصل الإسلامي السُّوداني أعماله فعليًّا في مايو عام 1978م[3]، وامتدَّت فُرُوعُهُ خلالَ سنوات وجيزةٍ في أنحاء متفرِّقةٍ من البلاد. وكان تأسيسه بموجب قانونٍ خاصٍّ من حكومة السُّودان، مُنِحَ بِمُوجِبِهِ البنك امتيازاتٍ وحوافز خاصَّة، شملت الإعفاء من قوانين الخِدمة المدنية فيما يتعلَّقُ بحقِّ العاملين في المعاشاتِ والسَّلفيَّات والبدلات، وإعفاء أموال البنك وأرباحه من جميع أنواع الضَّرائب، وقوانين التأمين المعمول بها في البلاد، وعدم جواز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة عليها، والإعفاء من البنود القانونيَّة الَّتي تخوِّلُ لبنك السّودان المركزي أخذ فائدة من البنوك العاديَّة، وتعيين الحدود الائتمانيَّة[4].

إنَّ بنك فيصل الإسلامي السُّوداني من المصارفِ الإسلاميَّةِ الَّتي لها تجربةٌ تستحقُّ الدِّراسة في مجال تمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفيَّة، وتكتسب هذه التَّجربةُ أهميَّتها بسبب أسبقيَّتها بين المصارف الإسلاميَّةِ على المستويين المحلِّي والدَّولي، وأنَّها مهَّدت الطَّريق لتطبيق أساليب المصرفيَّة الإسلاميَّة في مجال تمويل

(1) كان إنشاء بنك فيصل الإسلامي السُّوداني بموجب الأمر المؤقت المجاز من الهيئة التشريعية (البرلمان السُّوداني) برقم 9 لسنة 1977م وتاريخ 4 أبريل 1977م، وفي 18 أغسطس 1977م صدرت له شهادة تسجيل كشركة مساهمة عامة محدودة، وذلك حسب قانون الشركات السُّوداني لعام 1925م، للمزيد راجع موقع بنك فيصل الإسلامي السُّوداني على الإنترنت على الرابط: http://www.fibsudan.com/ar2/index.php?bg=aboutBank&contentID=24، (تم استرجاعه في يوم 24 أبريل 2017م)، وكذلك راجع نص قانون بنك فيصل الإسلامي السُّوداني لسنة 1977م؛ والموجود بموقع البرلمان السُّوداني على الرابط: http://www.parliament.gov.sd/ar/index.php/site/LigsualtionVeiw/105 (تم استرجاعه في يوم 24 أبريل 2017م).

(2) كانت نسبة مشاركة رأس المال السُّوداني 40 %؛ ورأس المال من الدول الإسلامية 60 %.

(3) جبريل، أحمد الصديق (2006). دور بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المؤسَّسات الصَّغيرة: تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة، الملتقى الدولي الأول حول: متطلبات تأهيل المؤسَّسات الصَّغيرة والمتوسطة في الدول العربية، في الفترة 17-18 أبريل 2006م، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف، الجزائر، ص 496.

(4) يوسف، أحمد يوسف (1996). استراتيجية استثمار الأموال في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية: أم درمان، السُّودان، ص 6-7.

المشروعات الصغيرة والحرفيَّة، ومن ثمَّ تعزيز جهود تقليل البطالة ومحاربة الفقر، هذا إلى جانب خصوصيَّة التَّجربة من جهة أنَّها نُفِّذت في إطار نظام مصرفيٍّ إسلاميٍّ كامل، وفي بيئةٍ طُبِّقت فيها جملةٌ من تشريعات وأنظمة مصرفيَّةٍ وماليَّةٍ داخل دولة السُّودان، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أهمِّها ما يأتي[5]:

1. صدور قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م، وتضمَّن هذا القانون عقوباتٍ إداريَّة وماليَّة لكلِّ من يُمارسُ أعمالاً مصرفيَّةً تتعارضُ مع الشريعة الإسلامية[6].
2. تشكيل الهيئة العُليا للرَّقابة الشَّرعيَّة للجهاز المصرفي والمؤسَّسات الماليَّة في عام 1992م، لتقوم بإصدار الفتاوى الشَّرعيَّة، وتقديم التوصيات والمشورة في المسائل الشرعية؛ وذلك لتوحيد الأسس والأحكام الشَّرعية للنَّشاط المصرفي والمالي، ومتابعة سياسات البنك المركزي وأدائه، ونشاط المصارف والمؤسَّسات المالية بغرض إخضاعها لأحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها، وتنقية قوانين بنك السُّودان المركزي وأنظمته وكافَّة المصارف والمؤسَّسات الماليَّة وأنشطتها من المُعاملات الرَّبويَّة، والعمل مع جهات الاختصاص لوضع صِيَغِ المعاملات الإسلاميَّة موضع التَّنفيذ.
3. إلزامُ كلِّ البنوك العاملة بتكوين هيئاتٍ داخليَّةٍ للرَّقابة الشَّرعيَّة تكميلاً لدور هيئة الرَّقابة الشَّرعيَّة لبنك السُّودان المركزي[7].

تتباين تعريفات المشروعات الصغيرة بين المختصين في سياق التَّمييز لها عن أنواع المشروعات الأخرى، ورغم أنَّ التَّعريف تحكُمُهُ معاييرُ عديدةٌ مثل: عدد العمَّال، وحجم رأس المال، وكميَّة الإنتاج والمبيعات، ونوعيَّة التَّقنيات المستخدمة في الإنتاج،

(5) الطيب، عبد المنعم محمد (2003). تمويل وتطوير المشروعات الصَّغيرة والمتوسطة في ظل الآليات الجديدة لتحرير التجارة: التجربة السُّودانية، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصَّغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ الجزائر، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية؛ جدة،25-28 مايو 2003م، ص18.

(6) لاشين، محمود المرسي (2003). من أساليب التمويل الإسلامية التمويل بالمشاركة للمشروعات الصَّغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصَّغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب؛ البنك الإسلامي للتنمية: جدة، السعودية،25-28 مايو 2003م، ص7-8.

(7) أحمد، أحمد مجذوب (ب. ت.) تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية، موجود على الرابط:
alhosini-money.com/archive/index.php/t-2417.html (تم استرجاعه في يوم 10 فبراير 2017).

وتختلف هذهِ المعاييرُ من دولةٍ إلى أُخرى[8]. ويُوصف المشروع في السُّودان بأنَّه صغيرٌ إذا كان عددُ العمَّالِ أقل من 25 عاملاً، ومن المشروعات الحرفيَّة ما كان لديها أقل من 10 عمَّال، ويُعرّفُها اتِّحاد غرف الصناعات الصغيرة بالسُّودان من جهة صاحب المنشأة؛ إذ يُعدُّ المشروع صغيرًا إذا كان صاحبه مالكًا أو مؤجرًا، ويمتلك أدوات عملٍ بسيطةٍ أو متوسِّطةٍ بعدد عمَّالٍ يتراوح ما بين 3 إلى 9 عمَّال[9]. وتُوجدُ في السُّودان أكثر من 22 ألف منشأةٍ صَّغيرةٍ ومتوسطة، تُسهم بنحو 93 % من إجمالي الصِّناعة في السُّودان، وبأقل من 10 % من إجمالي العمالة[10]، وتؤدِّي دورًا مهمّاً في الاقتصاد الوطني؛ حيث لا توفِّر فرص العمل لعائل الأسرة فحسب؛ وإنما لكل أفراد الأسرةِ من الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وهذا يُمثل مساهمة أكثر ممَّا توفِّره المؤسَّسات الكبيرة.

وتعاني المشروعاتُ الصَّغيرةُ والحرفيَّة من مشكلاتٍ عديدة من بينها ما يتعلَّقُ بالتَّمويل؛ إذ يتعذَّرُ عليها الحصول على التَّمويل اللَّازم من المصارف وموسَّسات التمويل الأخرى؛ وذلك للشروط والضمانات التي تطلبها تلك الجهات عادةً لمنح التَّمويل، وتعاني كذلك من عدم وجود ضماناتٍ كافيةٍ لدى أصحاب المشروعات الصَّغيرة تُمكنهم من الحصول على التمويل، وارتفاع درجة المخاطرة فيها.

أهداف البحث:

1. التَّعريفُ بتجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفِيَّة.
2. تحليل السِّياسات التَّمويليَّة لبنك فيصل الإسلامي السُّوداني في مجال المشروعات الصَّغيرة والحرَفِيَّة.
3. تقييم أساليب التَّمويل التي استخدمها بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفِيَّة.

(8) (Berisha, G. & Pula, J. S. (2015). Defining Small and Medium Enterprises: A Critical Review. Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, 1(1),17- 28.

(9) اتحاد غرف الصناعات الصَّغيرة بالسُّودان: http://www.sudabiz.org/page.php?pid=30، (تم استرجاعه في 24 أبريل 2017م).

(10) صندوق النقد العربي (2013). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: أبو ظبي، الإمارات. ص 217.

مشكلةُ البحث وأسئلته:

تُواجهُ المشروعات الصَّغيرة والحِرَفيَّة صعوبات في الحصول على التمويل، سواءً كان ذلك لإنشائها أو تطويرها أو توسعة نشاطها، ولا يكونُ بمقدُورِها توفير مدخلاتِ ومستلزمات الإنتاج وتغطية التكاليف التَّشغيلية، بل وتعجز المصارف التقليدية عن الاستجابة لحاجة هذه المشروعات؛ وذلك بسبب الشروط والمتطلبات الَّتي تضعُها أمامها عند طلب الحصول على التمويل، ولما كانت المصارف الإسلاميَّة في وضعٍ أفضل من ناحية شروط التمويل وأساليبه؛ صار في وسع هذه المشروعات الحصولُ على التمويل، من هذه المصارف الإسلاميَّة وفق صيغ تمويلية بديلة.

وبناءً على ما سبق؛ يحاولُ هذا البحثُ معرفة الدور الذي أسهمت به صيغ التَّمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصَّغيرة والحِرَفِية، وذلك من خلال تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، ويتم ذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أهمُّ ما يميِّز صيغ التَّمويل الإسلامي وأساليبه الَّتي استخدمها بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في مجال دعم المشروعات الصَّغيرة والحرفيَّة؟
2. إلى أي مدى استطاع بنك فيصل الإسلامي السُّوداني أن يقدِّم تمويلاتٍ غير تقليديَّةٍ للمشروعات الصغيرة والحرفيَّة؟

أهميَّة البحث:

تظهرُ أهميَّةُ البحث في بيان التسهيلات البديلة الَّتي تُقدِّمُها المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصَّغيرة والحرفيَّة، من خلال تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، وبيان أهمِّ الحوافز والمزايا التي قدَّمها بنك فيصل الإسلامي السُّوداني لدعم المشروعات الصَّغيرة والحرفيَّة.

منهجيَّةُ البحث وحدوده:

يعتمدُ هذا البحث على المنهج الوصفي التَّحليلي؛ فيتناولُ أهمَّ السِّياساتِ والأساليب التمويليَّة التي دعم بها بنك فيصل الإسلامي السُّوداني قطاع المشروعات الصغيرة والحرفيَّة، ثم يُوضِّحُ مضمون تلك السياسات ويبيِّنُ مزاياها، ويقتصر هذا البحث على دور بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في حدود البيانات الثانويَّة المتوفِّرة خلال

سنواتٍ مختارة من الفترة الممتدة من عام 1985 إلى عام 2014م، وفي حال تعذر الحصول على بعض البيانات من مصادرها الأصلية – خصوصاً الفترة الممتدة من عام 1992 إلى عام 2005م – فيُستعان بمصادر بيانات الدِّراسة الَّتي أعدَّها جبريل (2006م)، وكان مصدرها إدارة البحوث الاقتصاديَّة في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني[11]. وفي ما يخص وحدة القياس لبعض البيانات المستخدمة في هذا البحث فقد كانت الدِّينار السُّوداني، باعتبارها العملة الرسميَّة في الفترة من 1992 إلى 2007م، بينما كانت وحدة البيانات للسنوات الأخرى بالجنيه السُّوداني؛ وهو العملة الرسمية والسائدة إلى تاريخ اليوم[12].

الدراسات السابقة:

أجريت عدد من الدراسات في مجال تجارب المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصَّغيرة والحرفيَّة، وأهم الدراسات التي تناولت تجارب المصارف الإسلامية السُودانية ما يأتي:

تناولت دراسة الفكي (2016)[13] تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل الحرفيين، في سياق أثر التَّسويق على أداء مشروعات التَّمويل الأصغر في ولاية الخرطوم، وتوصلت الدراسة إلى نجاح البنك في تمويل الحرفيين من خلال صيغ التمويل الإسلامي والتزام البنك بضوابط وموجهات بنك السُّودان المركزي في تمويل المشروعات الصَّغيرة.

ودراسة بيُّومي (2016)[14] التي تناولت دور المصارف الإسلاميَّة في تمويل المشروعات الصغيرة، وأفردت مباحث خاصة عن تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في دعم الحرفيين، من خلال تجربة فرع الحرفيين في أم درمان، وناقشت التَّجربة من

(11) جبريل، أحمد الصديق (2006). مرجع سبق ذكره.

(12) كان أول إصدار للدينار السُّوداني في مارس 1992م بسعر صرف 10 جنيهات للدينار الواحد ثم ألغي الدينار؛ وحُول إلى إصدار الجنيه السُّوداني كعملة رسمية في يوليو 2007م؛ بسعر صرف 100 دينار للجنيه الواحد، للمزيد انظر موقع بنك السُّودان المركزي على الرابط: http:// www.cbos.gov.sd/node/643 (تم استرجاعه في يوم 30 أبريل 2017م).

(13) الفكي، مجدي الفكي أحمد (2016)، أثر التسويق على أداء مشروعات التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية: أم درمان، السُّودان.

(14) بيومي، نوال عبد المنعم (2016). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تجارب دولية ومحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة - الجامعة الأمريكية المفتوحة: القاهرة، مصر.

ناحية أساليب التَّمويل ومجالاته ودوره في دعم القطاعات الإنتاجيَّة، وتوصلت إلى نجاح التجربة في دعم صغار المنتجين والحِرَفِيين.

وأجرى السَّاوي وعلي (2015م)[15] دراسة تناولت دور البنوك السُّودانية في تمويل المشروعات الصغرى؛ بهدف معالجة الفقر، واختارت الدراسة عينة من المصارف السُّودانيَّة التي أسهمت في تمويل المشروعات الصغرى في الفترة 2007 – 2012م، مع إشارةٍ خاصَةٍ إلى تجربة بنك الادِّخار والتَّنمية الاجتماعيَّة، الذي حقق نتائج جيدة في توفير التمويل الأصغر للفئات المستهدفة.

وعرضت دراسةُ علي (2013)[16] التَّمويل الأصغر في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، وتناولت تمويلات البنك في الفترة 1980 – 2005م، مع التركيز على عامي 2005م و2012م في مبحثين حول دور التورُّق السِّلعي في فاعليَّة التَّمويل الأصغر في المصارف الإسلاميَّة، وتوصلت الدراسة إلى تطور تمويلات البنك وزيادة حجمها في دعم الحِرَفِيين.

كذلك تناول الطَّيِّب (2011)[17] تجربة التَّمويل الأصغر الإسلامي في السُّودان في الفترة 2000 – 2010م من خلال دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسَّسات الاجتماعية، وركزت دراسته على تجربتي: مصرف الادِّخار والتَّنمية الاجتماعيَّة، وبنك الأسرة، باعتبارهما من أهمِّ المصارف المتخصِّصة في التمويل الأصغر، وأسهما بجهدٍ مقدَّرٍ في توفير التَّمويل الأصغر للفئات المستهدفة.

أمَّا دراسة جبريل (2006)[18] (فاهتمَّت ببيان دور بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المؤسَّسات الصَّغيرة، من خلال تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة، وركزت الدِّراسة على عام 2005م، وخلصت إلى تثمين مساهمة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل وتأهيل المؤسَّسات الصغيرة، ونجاحها

(15) السَّاوي، عبد الماجد بله عبد؛ وعلي، قاسم الفكي (2015). دور البنوك فى استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي 2012م – دراسة حالة مجموعة من المصارف السُّودانية للفترة من 2007 إلى 2012م. مجلة العلوم الاقتصادية، 16(1)، 25-45.

(16) علي، عامر عابدين عبد الرحيم (2013). دور التورق السلعي في فاعلية التمويل الأصغر في المصارف السُّودانية – دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية: أم درمان، السُّودان.

(17) الطيب، عبد المنعم محمد (2011). تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السُّودان خلال الفترة 2000-2010م: دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسَّسات الاجتماعية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، في الفترة 18 - 20 ديسمبر 2011م، تنظيم: البنك الإسلامي للتنمية ومؤسَّسة قطر: الدوحة، قطر، ص 1 - 34.

(18) جبريل (2006). مرجع سبق ذكره، ص 501-502.

في توفير التمويل اللازم لها بشروطٍ ميسَّرة، وأكدت الدِّراسة كفاءة أدوات التَّمويل في تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة دون قيودٍ كما هو معمول به في البنوك التقليدية، وأكدت كذلك ريادة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في هذا المجال. ومن جهة أخرى أوضحت دراسة جبريل زيادة عوائد البنك من تمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفِيَّة، وأظهرت أيضًا تميُّز أدواتِ التَّمويل الإسلامي بالكفاءة، وقدرتها على سدِّ حاجة المشرُوعات الصَّغيرة للتَّمويل.

ويميز هذا البحث عما سبق من دِّراسات كونه قد تناول تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني بعد افتتاحه فرعًا مُتخصِّصًا في التَّمويل الأصغر في عام 2011م[19]، وبدء السِّياسات التَّمويليَّة التي اتَّبعها البنك في إطار الاهتمام المتزايد بالتَّمويل الأصغر، ودخول كثيرٍ من المصارف السُّودانية لتقديم هذا النوع من التمويل.

هيكل البحث:

يشتملُ هذا البحثُ على مقدِّمة وثلاثة مباحث؛ إذ يعرض المبحثُ الأوَّلُ سياسات بنك السُّودان المركزي في تمويل المشروعات الصَّغيرة والحرفيَّة، ويناقش المبحثُ الثَّاني سياسات بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصغيرة والحرفيَّة، ويختصَّ المبحث الثالث بتقييم تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصغيرة، ويذيل البحث بخاتمةٍ تشمل على النتائج والتوصيات.

(19) للبنك حالياً أربعة فروع تقدم خدمات التمويل الأصغر.

المبحث الأول

سِياسات بنك السُّودان المركزي في تمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفِيَّة

قدَّم بنك السُّودان المركزي في سياق سِياسته التمويلية تعريفًا للمشروعات الصَّغيرة، ويشملُ ذلك التَّعريفُ الحرفيين، والمهنيين، وصغار المنتجين، والأسر المنتجة، بناءً على حجم التَّمويل الممنوح لصاحب المشروع الذي لا يتجاوز مبلغ ثلاثة ملايين جنيه سُوداني للعمليَّة الواحدة [20]. وتضمَّنت السِّياسة التَّمويلية لبنك السُّودان المركزي في العام 1996م تعريفًا محدَّدًا للحرفي والمهني باشتراط وجود شهادةٍ تثبتُ انضمامه لاتِّحاد الحرفيين، وشهادة ممارسة المهنة [21].

ومن أجل تبسيط إجراءات منح التَّمويل وتسهيل شروطها في قطاع المشروعات الصَّغيرة، حدَّد بنك السُّودان المركزي مجموعةً من الضَّمانات اشتملت على (13) نوعًا من الضَّمانات والشُّروط تتناسب وطبيعة هذا القطاع، كما حدَّد عددًا من صيغ التَّمويل الإسلامي المناسبة للقطاع، وأصدر وثيقة التأمين الشَّامل كضمان، وتُغطِّي هذه الوثيقةُ كلاً من التمويل، والأصول، والعجز أو الوفاة، كما أُعيد ترتيب المصارف الحكومية المتخصِّصة مثل: بنك الادِّخار والتَّنمية الاجتماعيَّة، والبنك الزِّراعي السُّوداني لتصبح قنواتٍ لتقديم خدمات التَّمويل الأصغر، كما كُوِّن صندوقٌ بمبلغ 59.9 مليون دولار لتقديم الدَّعم الفنِّي والتَّمويل للمؤسَّسات الصَّغيرة، بالشَّراكة مع بنك التَّنمية الإسلامي بجدَّة، وتم في إطار هذه السياسة تأسيس الشَّركة السُّودانية لتنمية التمويل الأصغر، ويبلغ حجم رأسمالها نحو 20 مليون دولار لنشر أفضل الممارسات للتَّدريب والتَّمويل[22]، وبلغ متوسِّط التَّمويل الممنوح من بنك السُّودان المركزي إلى البنوك السُّودانية السبعة[23] العاملة في قطاع المشروعات الصغيرة في الفترة 1995 – 2004م، نحو (37,497,902) مليون جنيه سوداني من إجمالي (339,484,527) مليون جنيه سوداني، أي بنسبة 11 % من إجمالى التَّمويل

(20) الطيب (2011). مرجع سبق ذكره، ص6.

(21) الطيب (2003). مرجع سبق ذكره، ص8.

(22) إبراهيم، بدر الدين عبد الرحيم (2014). دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق إلى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، 21-23 أغسطس 2014م، اتحاد المصارف العربية: بيروت، لبنان، ص 19.

(23) بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، البنك الإسلامي السُّوداني، بنك التضامن الإسلامي، بنك العمال الوطني، بنك الخرطوم، بنك الثروة الحيوانية، بنك الادخار.

المصرفي [24].

ومواصلةً لدعم المشرُوعات الصَّغيرة والأخرى متناهية الصغر، أنشأ بنك السُّودان المركزي في عام 2007م وحدةً للتَّمويل الأصغر لتقوم بمهمَّةِ وضعِ السِّياساتِ الخاصَّة بتشجيع وتطوير الصيرفة الاجتماعية[25] والاقتصادية في مجال التَّمويل الأصغر؛ وذلك سعيًا نحو إقامة مؤسَّساتٍ وأنشطةٍ فاعلةٍ في مجال تخفيف الفقر وسط قطاعات المجتمع[26]، وفي دفع النَّشاط الإنتاجي لتحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة المتوازنة في أنحاء البلاد[27].

أمَّا على مستوى الهياكل فقد تم تكوين المجلس الأعلى للتَّمويل الأصغر على المستوى الاتِّحادي، ومجالس أخرى على مستوى ولايات السُّودان المتعدِّدة، وأنشئت وحدات التمويل الأصغر بفروع بنك السُّودان المركزي، ووحدات التمويل الأصغر في رئاسات المصارف، ووحدات تخطيط المشروعات بالجهات الحكوميَّة ذات الصِّلة بالتَّمويل الأصغر، وقد وصل عدد مؤسسات التَّمويل الأصغر العاملة إلى 27 مؤسسة بنهاية عام 2014م[28].

وضع المجلس الأعلى للتَّمويل الأصغر استراتيجيةً قوميَّةً لتنمية قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في الفترة (2013 - 2017م)، لتحل محل استراتيجية بنك السُّودان المركزي في قطاع التمويل الأصغر؛ وذلك بهدف زيادة مساهمة القطاع في النَّاتج المحلِّي الإجمالي من 1 % إلى 3 %، وزيادة نسبة النساء في الاستفادة من خدمات التَّمويل الأصغر من 30 % إلى 50 %، وزيادة المموِّلين من نصف مليون في عام 2014م إلى 1.5 مليون في عام 2017م[29].

أدَّت تلك السِّياساتُ إلى زيادة إجمالي المبالغ المخصَّصةِ من بنك السُودان المركزي

---

(24) الزبير،حاتم عبد الله (2005). دور المصارف فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء تجربة البنوك السُّودانية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الدولي الثانى عشر، في الفترة 29-2005/31، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: عمان، الأردن، ص 8.

(25) يقصد بالصيرفة الاجتماعية التمويلات المصرفية ذات الأبعاد الاجتماعية المرتبط بالتنمية الريفية والبنية التحتية، ويشمل ذلك مساعدة النساء، ودعم المؤسسات التعليمية والتدريبية والصحية، وتقديم الخدمات الزراعية وخدمات المياه والكهرباء وخدمات تطوير المشروعات الصغيرة، وتمويل السكن الاقتصادي، وتمويل طلاب الجامعات والسلع الإستهلاكية للتعاونيات والجمعيات والاتحادات.

(26) الساوي، عبد الماجد بله عبد؛ و علي، قاسم الفكي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(27) الساوي، عبد الماجد بله عبد؛ و علي، قاسم الفكي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(28) بيومي (2016). مرجع سبق ذكره، ص 193.

(29) إبراهيم (2014). مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

للبرنامج التَّجريبي للتّمويل الأصغر من 152.2 مليون جنيه سوداني في عام 2009م إلى 351.5 مليون جنيه سوداني في عام 2014م، وقد أدَّى ذلك إلى ارتفاع حجم التمويل الممنوح للمنشآت الصَّغيرة والأخرى متناهية الصغر في السّودان، ووصل حجم المستفيدين إلى 495 ألف فرد في عام 2014م، مقارنةً بنحو 31 ألف في عام 2009م. وبالرَّغم من كلِّ ذلك لم تتجاوز نسبة استفادة هذا القطاع 5 % من التمويل المصرفي الممنوح حتى عام 2014م[30].

لقد انعكست سِياسات بنك السُّودان المركزي على توجُّهاتِ المصارف إيجابًا، حيث قام عددٌ من المصارف السُّودانية بتوجيه جانبٍ كبيرٍ من أنشطتها نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات الأخرى متناهيةِ الصغر بصيغ التَّمويل الإسلامي، خصوصًا المصارف الآتية: بنك العمَّال الوطني، والبنك الإسلامي السُّوداني، وبنك فيصل الإسلامي السُّوداني؛ أي تلك الَّتي لديها تجارب واسعة فى تمويل صغار المنتجين والمهنيين والحرفيين[31].

(30) طبل، ندى جمال عبد الحكيم محمود (2016). تقويم أدوات التمويل الإسلامي في تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة في ضوء الخبرة الدولية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: القاهرة، مصر، ص 96.

(31) الطيب (2003) مرجع سبق ذكره، ص 22.

المبحث الثاني

سياساتُ بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفية

تقومُ الاستراتيجيَّة الاستثماريَّة لبنك فيصل الإسلامي السُّوداني على تحقيق الرِّبحيَّة، وتوزيع التَّمويل على القطاعات الاقتصاديَّة المؤدِّية إلى التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تطبيق صيغ التمويل الإسلامي[32]، وقد أدّى تبنِّي بنك فيصل الإسلامي السُّوداني لتمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفية وبرامج التَّمويل الأصغر إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الآتية[33]:

1. التَّخفيفُ من حِدَّةِ الفقر وتقليل التَّفاوت بين الطَّبقات، وذلك بدفع عجلة النّمو الاقتصادي.
2. توفير فرص العمل وحلُّ مشكلة البطالة من خلال استيعاب الخرِّيجين والشَّباب في مشروعاتٍ جماعيَّةٍ تنمويَّة وفق تخصُّصاتهم.
3. تيسير وصول خدمات التَّمويل الأصغر إلى الشرائح الضَّعيفة وغير القادرة على تحصيل الخدمات الماليَّة الرَّسميَّة.
4. ترقية الخدمات المقدَّمة من مؤسَّساتِ التَّمويل الأصغر إلى المشروعاتِ الصُّغرى والصَّغيرة.
5. الارتقاء بمستوى الادِّخار والاستثمار، من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.
6. تشجيع روح التَّكافل الجماعي بإنشاء جمعيَّاتٍ تعاونيَّةٍ أو أيٍّ من منظَّمات المجتمع المدني الخاصَّة بصغار المنتجين.
7. نشرُ ثقافة الصَّيرفة الَّتي تُعزِّزُ من قدرات التَّمويل الأصغر، ومتناهي الصغر، والصغير، والتمويل المصرفي ذي البعد الاجتماعي.

وتأكيدًا لاهتمام بنك فيصل الإسلامي السُّوداني منذ تأسيسه بدعم صغار المنتجين، فقد أسَّس فرعًا مختصًّا في تمويل الحِرَفيين وصغار المنتجين، وأدَّى هذا الفرع دورًا كبيرًا في دعم العديد من المشروعات الصَّغيرة والحرفيَّة وتطوُّرها، وأتاح لها التَّمويل اللَّازم، وفقًا لصيغ التَّمويل الإسلامي التي تتم على أساس أقساطٍ مريحةٍ،

(32) الطيب (2003) مرجع سبق ذكره، ص 49.

(33) فرح، على عمر إبراهيم (2012). تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع 3، ص 59.

وإجراءاتٍ ميسَّرة، وامتيازات عديدة، وقد بلغ حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة نحو 5.8 مليار جنيه سُوداني في الفترة 1996 – 2000م، وبلغت نسبة العوائد من تمويل البنك للمشروعات الصغيرة 23.5 % من إجمالي الأرباح الفعليَّة لاستثماراته، وشملت العمليَّات التَّمويلية: تمويل شراء أدواتٍ للحدادة والنِّجارة، وماكينات خراطة، وماكينات لحام أتوماتيكية، ومناشير كهربائيَّة، ومواد خام، وغيرها من مستلزمات الإنتاج للحرف والصِّناعات الصَّغيرة الأُخرى[34].

ومرَّت تجربةُ بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصغيرة والحرفيَّة بمرحلتين:

أوَّلاً: مرحلة فرع الحرفيين في الفترة: 1983 – 2005م:

بدأت هذه المرحلة بافتتاح فرع الحرفيين بمدينة «أم درمان» في 1983م، وقدّم الفرع التمويل للمشروعات الصَّغيرة والحرفيَّة بأقساطٍ مريحةٍ وضماناتٍ ميسَّرة، وانحصر التَّمويل في هذه الفترة موجَها في دعم أصحاب الحرف الصغيرة في الورش الصناعية الصَّغيرة والأعمال اليدوية الصَّغيرة، واستخدمت بكثافةٍ صيغة المرابحة للآمر بالشراء. إنَّ أهمَّ ما يميِّز هذه المرحلة أنَّ البنك قدَّم تمويلاتٍ للمشروعات الصَّغيرة والحرفيَّة وفق الامتيازات الآتية:

1. الإعفاءُ من بعض متطلَّبات منح التَّمويل، كهامشِ الجِدِّيَّة بصيغة المرابحة، وقبول الضمانات الشَّخصيَّة.
2. تقديمُ استشاراتٍ اقتصاديَّةٍ وإداريَّةٍ وفنِّيَّةٍ لأصحاب المشرُوعات والحرف الصَّغيرة.
3. تنظيمُ دوراتٍ تدريبيَّة متخصِّصة قبل منح التَّمويل، لضمان حسن استخدامه.

أما بالنِّسبة للضَّمانات الَّتي يطلبها البنك فتتمثل في الآتي[35]:

1. الضَّمان الشَّخصي، وفيه يلتزمُ طرفٌ ثالثٌ بالسَّداد في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته الماليَّة تجاه البنك.

(34) بوفاسة، سليمان؛ وخليل، عبد القادر (2009). محاولة تقييم المصرفية الإسلامية - تجربة السُّودان - الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجًا)، الملتقى الدولي الثاني في الفترة 5 - 6 مايو 2009م، ص 12.

(35) أحمد، عثمان بابكر (2004). تمويل الصناعات الصَّغيرة بالصيغ الإسلامية، ندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصَّغيرة، 23 من ذي الحجة 1424هـ/ 14 فبراير 2004م، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر: القاهرة، مصر، ص 22.

2. الاحتفاظُ بالبضائع لدى البنك، ويُمكِنُ لصاحبِ المشروع الصَّغير الحصول على احتياجاته من هذه الموادِّ بعد دفع قيمتها.
3. ضمان رهن العقارات، ويشمل: المنازل، والأراضي، وأماكن العمل كالورش الصناعية. وتظلُّ هذه العقارات في حيازة البنك إلى أنْ يُسدِّدَ العميلُ ما عليه، إلَّا أنَّ البنك عمليًّا قد يسَّر شرط الضَّمان، خاصةً في عمليَّاتِ المرابحة، حيثُ اكتفى فيها بالضَّمان الشَّخصي، وهو أيسرُ الضَّمانات.

الجدول (1): العمليَّات المنفَّذة في فرع الحرفيين في الفترة: 1983 – 1992م

السنة	عدد العمليَّات المنفَّذة	السَّنة	عدد العمليَّات المنفَّذة
1983م	152	1988م	331
1984م	208	1989م	351
1985م	238	1990م	233
1986م	325	1991م	150
1987م	330	1992م	90

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، إدارة الاستثمار

يتَّضحُ من الجدول رقم (1) أنَّ حجم العمليَّات التَّمويليَّة الَّتي نفَّذها فرعُ الحِرفيين في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني بلغت 2,408 عمليَّة تمويل مشروع صغير خلال الفترة 1983 – 1992م، ويلاحظ أنّ التَّمويلات تراجعت في عامي 1990م و1991م، بسبب قِلَّةِ العُملات الصَّعبة اللَّازمة لاستيرادِ المعدَّات والآلات، وانخفاض الموارد الماليَّة المخصَّصة لها من البنك، كما أنَّ الدَّولة قد وجَّهت بما تتراوحُ نِسبته بين: 40 – 50 % من التَّمويلات المصرفيَّة إلى القطاع الزِّراعي في الفترة 1990 – 1993م.

التوزيع القطاعي للتمويل في فرع الحرفيين:

تنقسمُ عمليَّاتُ فرع الحِرفيين في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني من حيث طبيعة

النَّشاط إلى القطاعات الآتية[36]:

أ- التِّجارة المحليَّة.

ب- الصِّناعاتُ والتَّشغيل، ويشملُ هذا القطاع تمويل المطاحن أو المواد الخام اللَّازمة للتَّشغيل أو الأفران الآليَّة أو التَّقليديَّة وغيرها.

ج- الزِراعة، حيثُ تكُونُ السِّلعةُ الَّتي موَّلها الفرع في هذا القطاع داخلةً في دورة الإنتاج الزراعي، ومن هذه السلع المحاريث، والزراعات، والحاصدات، وآليَّات ضخِّ المياه وغيرها.

د- النَّقل والخدمات، ويشمل ما يتمُّ تمويلُهُ لشراء النَّاقلات والمركبات الصغيرة والكبيرة وقطع غيارها، ومعدَّات تصليح الإطارات وكهرباء السيارات وغيرها.

هـ- قطاع الحرفيين، ويضُمُّ كلَّ ما يحتاجُهُ الحرفيُّ لممارسة عمله، مثل: معدَّات الورش، وآليَّات اللِّحام، والخراطة، والبرادة، والنِّجارة.

الجدول (2): التَّمويلات المنفَّذة في فرع الحرفيين حسب القطاعات في الفترة: 1983 – 1992م

القطاعات	عدد العمليَّات المنفَّذة	النِّسبة المئويَّة (%)
الحرفيون	1107	42.4
الصناعة والتشغيل	596	22.8
النقل والخدمات	387	14.8
الزراعة	310	11.9
التجارة المحليَّة	210	8.1
الإجمالي	2610	100.0

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، إدارة الاستثمار

يتَّضحُ من الجدول رقم (2) أنَّ التَّمويلات المنفَّذة لقطاع الحرفيين هي الأكثر عددًا مقارنةً بباقي القطاعات، حيثُ احتل الصَّدارة بنسبة 42 %، ثمَّ يأتي قطاع الصناعة

(36) أحمد (2004). مصدر سبق ذكره، ص 18.

والتشغيل في المرتبة الثانية بنسبة 23 %، وبجمعِ نسبةِ تمويل هذين القطاعين نجد أنَّ 65 % من تمويل الفرع كان لصالح قطاع الحرفيين والمشروعات الصغيرة، بينما صار باقي التمويل موزَّعًا بين القطاعات الأخرى.

الجدول (3): تطوّرُ حجم العمليَّات التَّمويليَّة لقطاع المشروعات الصغيرة في الفترة 1980 – 2005م (بالمليون دينار سوداني*)

السنة	1980م	1985م	1990م	1995م	2000م	2005م
قطاع المشروعات الصغيرة	--	0.4	3.4	2.4	204.6	2252.7
إجمالى القطاعات	5.7	10.0	39.8	577.2	3362.0	20862.5

*ملحوظة: الدينار عملة قديمة استُبدِلت بالجنيه في يوليو 2007م.
المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، إدارة الاستثمار.

يتَّضح من الجدول رقم (3) تطوّر حجم التَّمويل الممنوح من البنك بصورةٍ ملحوظةٍ من سنةٍ لأخرى. ففي عام 1990م منح البنك تمويلاً لقطاع المشروعات الصَّغيرة بلغ 3.4 مليون دينار سوداني، ثمَّ تراجعت عمليَّات البنك خلال الفترة 1990 - 1992م، وبلغ حجم التمويل في عام 1995م نحو 2.4 مليون دينار سوداني، وزاد في عام 2000م بنحو 204.6 مليون دينار سوداني إلى أن بلغ (2,252.7) مليون دينار سُوداني في عام 2005م، وهذه تمثل نسبة 10.8 % من إجمالي حجم التمويل.

تطوُّراتُ تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني:

شهدت تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصَّغيرة تطوُّرات كبيرة، سواءً من ناحيةِ حجم التَّمويلات أو توزيعها على القطاعات الاقتصاديَّة المختلفة، وتفصيل هذا التمويل بناءً على سنة 2005 – كأنموذج – كالآتي:

الجدول (4): توزيعُ العمليَّات المُنفَّذة في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني حسب القطاعات للعام 2005م (بالمليون دينار سوداني*)

القطاع	عدد العمليَّات	الحجم الكلِّي	مساهمة البنك**		الأرباح المُحققة	
			المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	المعدل (%)
الصَّادر	5	475	451	2.2	28	6
تجارة محليَّة	345	13791	12090	58	988	8
الصِّناعة	69	1273	1138	5.4	139	12
الزِّراعة	92	509	502	2.4	47	9
حرفيُّون وأسر منتجة	187	2262	2252	10.8	450	20
نقل وخدمات	788	4434	4429	21.2	752	17
الإجمالي	1486	22744	20862	100.0	2404	12

* ملحوظة: الدينار عملة قديمة استبدلت بالجنيه في يوليو 2007م.

** المقصود بمساهمة البنك حجم العمليَّات الَّتي نُفِّذت في كل قطاع من إجمالي التَّمويل.

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، إدارة الإستثمار.

من الجدول رقم (4) يُلاحظُ أنَّ قطاع الحرفيين والأسر المنتجة نال نسبة 10.8 % من إجمالي العمليَّات الاستثماريَّة الَّتي نفَذها البنك لتمويل القطاعات الاقتصاديَّة، وجاء في المرتبة الثالثة بعد قطاع التجارة المحلية، وقطاع النقل والخدمات؛ ممَّا يعني أنَّ البنك أولى هذا القطاع أهميَّة خاصةً، وقد بلغ معدَّل العائد المتحقق لهذا القطاع 20 %، وهذه تُعدّ أعلى نسبةِ عائد متحقق بين القطاعات الاقتصادية، ويؤكِّد ذلك أهميَّة هذا القطاع بالنسبة للربحيَّة التّجاريَّة، فضلاً عن تحقيقه لأهداف اجتماعيَّة.

الجدول (5): حجم تصفية العمليَّات الاستثماريَّة في البنك خلال عام 2005م

(بالمليون دينار سوداني*)

القطاع	عدد العمليات	الحجم الكلي	مساهمة البنك		الأرباح المحققة	
			المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	المعدل (%)
الصادر	3	128	128	1.1	7	6
تجارة محليَّة	284	9396	8480	72.9	997	12
الصناعة	37	804	758	6.5	86	11
الزراعة	62	545	543	4.7	74	14
حرفيون وأسر منتجة	65	489	479	4.1	91	19
نقل وخدمات	200	1249	1242	10.7	147	12
الإجمالى	651	12611	11630	100.0	1402	12

* ملحوظة: الدينار عملة قديمة استبدلت بالجنيه في يوليو 2007م.
المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، إدارة الاستثمار.

يوضح الجدول (5) أنَّ قطاع الحرفيين والأسر المنتجة نال قدرًا كبيرًا من الخصوصيَّة في التَسهيلات؛ حيثُ بلغ حجم العمليَّات التي تمت تصفيتها نسبة 4 %، علمًا بأنَّ حجم العمليَّات التي تمَّ تنفيذها في هذا القطاع بلغ 10.8 % من إجمالي حجم التَّمويل، وهذا يعني أنَّ هذا القطاع مُنِحَ فترة استرداد طويلة نسبيّا، وذلك تيسيرًا للمتعاملين مع هذا القطاع؛ فكلَّما طالت الفترة الزمنية للاسترداد كان مبلغ قسط الاسترداد قليلاً، وهذه السياسة أتاحت للمستثمر فرصة الاستفادة من دخل استثماراته لأطول وقت. كما يُلاحظُ أيضًا ارتفاع معدَّل العائد لهذا القطاع، حيث بلغ نسبة 19 % كأعلى معدَّل عائدٍ يحققه البنك في عام 2005م، وهذا يؤكد تفوق هذا القطاع في جانب الربحيَّة على القطاعات الاقتصاديَّة الأخرى، وقد تم تمويل نسبة 75 % من العمليَّات الاستثماريَّة الَّتي تمَّت تصفيتها عبر صيغة المرابحة،

والتي حقَّقت معدَّل عائدٍ بلغ 12 % في المرتبة الثانية بعد صيغة السَّلم[37].

الجدول (6): الاستثمارات الجارية للبنك حسب القطاعات في العام 2005م

(بالمليون دينار سوداني*)

القطاع	عدد العمليات	الحجم الكلي	مساهمة البنك		الأرباح المتحققة	
			المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	المعدل (%)
الصادر	3	307	157	1.1	29	18
تجارة محليَّة	290	9479	7258	49.0	549	8
الصِّناعة	92	1248	1101	7.4	149	14
الزِّراعة	90	587	432	2.9	47	11
حرفيُّون وأُسر مُنتِجة	490	4220	2716	18.3	495	18
نقل وخدمات	659	3841	3150	21.3	619	20
الإجمالى	1624	19682	14814	100.0	1888	13

* ملحوظة: الدينار عملة قديمة استبدلت بالجنيه في يوليو 2007م.

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني – إدارة الاستثمار.

من الجدول رقم (6) يُلاحظُ أنَّ نصيب قطاع الحرفيين والأسر المنتجة بلغ نسبة 18 % من إجمالي حجم العمليَّات الاستثماريَّة الجارية، وتعكس هذه النِّسبةُ المرتفعة اهتمام البنك؛ إذ في الغالب تُصفَّى معظم العمليَّات الاستثماريَّة بنهاية العام، عدا العمليَّات متوسطة وطويلة الأجل؛ وهذا يشير إلى أنَّ كلّ عمليَّات القطاع متوسطة وطويلة الآجال. كما يُصنَّفُ من ناحية معدَّل العائد في المرتبة الثّانية بعد قطاع النقل والخدمات، وفي هذا دليل على ربحيَّةِ القطاع بالنِّسبة للبنك والمستثمرين، ويُشارُ إلى أنَّ تكلفة التَّمويل فى فرع الحرفيين – كما أظهرت دراساتٌ سابقة–كانت منخفضةً ؛ إذ أنَّ معظم العمليات التمويلية تراوحت هوامش الأرباح المدفوعة عليها بين 5 % إلى 6 %، وكان أقصى هامش لا يزيد عن 20 % من أرباح المرابحة، أمَّا

(37) جبريل (2006). مرجع سبق ذكره، ص501.

آجال السَّداد فقد تراوحت بين 12 – 36 شهراً، وفترةالسَّماح بحدّ أقصى لمدَّة ستة أشهر[38].

الجدول (7): توزيع تمويلات بنك فيصل الإسلامي السوداني حسب القطاعات للسنوات: 2007 /2009 /2011م (بالألف جنيه سوداني)

القطاع	2007م	2009م	2011م
تجارة خارجيَّة	1,026	526	131,473
تجارة محليَّة	79,749	88,381	156,311
تمويل أصغر وأسر منتجة	11,250	8,867	450,516
زراعة	31,907	41,200	168,789
نقل وخدمات	176,456	340,575	388,377
صناعة	-	-	213,973
عقار	-	-	427,491
أخرى	4,833	3,244	1,320,887
الجُملة	305,230	479,549	3,257,817

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني- إدارة الاستثمار.

يُوضِّحُ الجدول (7) المقارنة بين تمويلات البنك للسنوات 2007 /2009/ 2011م الَّتي تبيِّنُ فيها أن معدَّلاتِ التّمويل لقطاع التمويل الأصغر والأسر المنتجة قد تزايد بمعدَّلات عالية في عام 2007م وفي عام 2011م، على الرغم من الانخفاض الكبير في عام 2009م.

ثانيًا: مرحلة فرع التمويل الأصغر من عام 2011م إلى الوقت الحاضر:

أسَّس بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في سبتمبر من عام 2011م فرعًا خاصًّا بالتَّمويل الأصغر (فرع أبو سعد)، كأوَّل فرع متخصِّصٍ في التَّمويل الأصغر بالسُّودان، حيثُ استند البنك إلى تجربته في تمويل الحرفيين في عام 1983م[39]، ويُقدِّم فرع

(38) أحمد (2004). مرجع سبق ذكره، ص 16-18.

(39) بنك فيصل الإسلامي السُّوداني (2014). عشر سنوات من مسيرة الريادة. بنك فيصل الإسلامي السُّوداني: الخرطوم، السودان، ص 83.

التمويل الأصغر تسهيلاتٍ ماليَّة للفئات الصَّغيرة النّشطة اقتصاديّا، وما يزال يقومُ بدوره في تمويل المشروعات الاجتماعيَّة والتَّنمويَّة: (أفراد/ مؤسسات/ جمعيَّات/ اتِّحادات/ فئات المجتمع المختلفة). وقد بدأ بتعميم التّجربة على كافَّة فروع البنك بالولايات، وأسس في ولاية الخرطوم وحدها خمسة فروع.

ومن أهمِّ مؤشِّرات نجاح هذه التجربة أنَّ نسبة التعثر بلغت صفرًا في نحو 2469 عمليَّة حتى نهاية العام 2014م[40]، واستقطابه للفئات الفقيرة النشطة اقتصادياً ودعمه لها من خلال سياسة البنك التمويلية المرنة والمخففة القيود مثل: الإعفاء من بعض متطلبات منح التمويل كهامش الجديَّة في التمويل بصيغة المرابحة، وقبول الضَّمانات الشَّخصيَّة، إلى جانب تقديم التّدريب والاستشارات المؤدية إلى حسن استخدام التمويل[41].

الجدول (8) نِسبُ التَّمويل حسب القطاعات في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني للفترة 2012 – 2014م (%).

القطاع	2012م	2013م	2014م
زراعة	4	2	3
صادرات	7	7	7
صناعة	10	20	16
نقل	5	6	4
تجارة محليَّة	4	5	7
عقارات	9	13	18
تمويل أصغر وبعد اجتماعي	43	36	32
أخرى	18	11	13
النسبة الإجمالية	100	100	100

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، تقارير سنويَّة متفرِّقة.

(40) بنك فيصل الإسلامي السُّوداني (2014). مرجع سبق ذكره.

(41) بنك فيصل الإسلامى السُّوداني، اتحاد المصارف العربية، ع 415،www.uabonline.org، (تم استرجاعه في يوم 24 أبريل 2017م)

كما يعرضُ الجدول رقم (8) نسب التَّمويل حسب القطاعات في بنك فيصل الإسلامي السُودانى للفترة 2012 – 2014م، ومما يُلاحظُ هنا زيادة نسب التَّمويل الممنوح لقطاع التمويل الأصغر ومشروعات الحرفيين، ويُلاحظ أيضاً أنَّ قطاع التَّمويل الأصغر – ذا البُعد الاجتماعي – الذي يشمل تمويل قطاعات: النقل مثل مركبات النقل، وناقلات النّظافة، والصِحَة كالأجهزة الطبيَّة، والمعدَّات الصِّحيَّة، ومشروعات الإنتاج التي تضم تربية الأبقار والدواجن، والبناء والتشييد مثل مواد البناء، والطرق والجسور، ورياض الأطفال، ومصانع الطوب، والحلويات، والطواحين، قد حصل على نسبة عالية من تمويلات البنك تراوحت بين 32 – 43 % في الفترة 2012 – 2014م.

وكما أشارت تقاريرُ لاحقة إلى زيادة نسبة تمويل هذا القطاع إلى 47 % في عام 2015م، ونحو 52.5 % في عام 2016م[42]، وأشار أيضًا إلى أنَّ تمويل البنك قد استهدف شرائح عديدة ضمَّت العاملين في القطاعين العام والخاص، وأصحاب المعاشات والخرِّيجين والحرفيين والفقراء الناشطين اقتصاديا.

الجدول (9): تمويلات بنك فيصل الإسلامي السوداني فرع التمويل الأصغر (أبو سعد أم درمان) للعام 2012م

القطاع	عدد العمليات	حجم التمويل (بالجنيه السوداني)	نسبة المساهمة (%)
الإنتاجي	20	389,400	5.5
التجاري	153	2,602,449	36.9
الخدمي	182	3,184,205	45.2
الزراعي	20	382,444	5.4
الصناعي	26	494,276	7.0
الإجمالي	401	7,052,807	100.0

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، فرع أبو سعد للتَّمويل الأصغر، التَّقرير السَّنوي للعام 2012م.

(42) بنك فيصل الإسلامي السُّوداني (2016). التقرير السنوي، الخرطوم: السُّودان.

وعلى أساس سنة 2012م كأنموذج لتمويل فرع التَّمويل الأصغر، يُلاحظُ من الجدول (9) أنَّ حجم التمويل الممنوح من البنك للتمويل الأصغر بلغ (7.052.807) جنيه[43]، وحصل قطاع الخدمات على أعلى نصيب من التمويل بنسبة 45.15 %، ويليه القطاع التِّجاري بنسبة 36.90 %، ويدل ذلك على الدَّعم الكبير لصغار المنتجين والحرفيين، ويلاحظ من خلال عرض تفاصيل العمليَّات المنفَّذة في العام 2012م أنَّ الفرع نفَّذ 401 عمليَّة تمويلٍ أصغر للفترةِ من يناير 2012م وحتَّى ديسمبر 2012م، وأنَّ معظم الأقساط قد سدِّدت بنسبة تحصيلٍ للمديونيَّة المستحقَّة بلغت 92 %، وقدِّرت أرباحُهُ بنحو (2,042,974) جنيه، وذلك يشير إلى زيادة وعي عملاء التَّمويل الأصغر بالسُّودان[44].

مفهوم التَّمويل الأصغر في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني:

يُقصدُ بالتَّمويل الأصغرِ كل تسهيل مالي أو عينيٍ ممنوح للفقير النشيط اقتصاديًا، أو لمجموعةٍ من الفقراء النَّشطين اقتصاديا وفقاً لشروط البنك[45]، وتتوزع الفئات المستهدفة لعملاء التمويل الأصغر بين كل قطاعات المجتمع في الريف والحضر وتشمل صغار المنتجين، الحرفيين وأصحاب الصناعات اليدوية، وصغار المهنيين، والخرِّيجين، وربَّات الأسر، وصغار المزارعيين، كما تشمل الطلاب، المعاشيين، والموظفين والعمال محدودي الدخل، بالإضافة للنّقابات والاتحادات المهنيَّة.

مجالات التَّمويل الأصغر:

يوفر التمويل الأصغر قروضًا صغيرة لرأس المال العامل في المجالات الآتية[46]:

- المجال الزراعي: تشمل المشروعات الصغيرة كلاً من البساتين الفلاحيَّة، الجمعيَّات التَّعاونيَّة الزِّراعيَّة، البيوت المحميَّة الزراعية.
- مجال الثروة الحيوانية: تربية الدواجن، الاستزراع السمكي، تربية المواشي.

(43) بنك فيصل الإسلامي السُّوداني– فرع التمويل الأصغر أبو سعد (2012). التقرير السنوي للعام 2012م: الخرطوم، السُّودان.

(44) أحمد (2016). مرجع سبق ذكره، 2016م.

(45) موقع بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، تمت زيارته يوم20 فبراير 2017م انظر الرابط:

http://www.fibsudan.com/ar2/index.php?bg=personal&contentID=90

(46) المرجع السابق.

- المجال الصناعي: مصانع الزيوت والصابون الصغيرة، وورش الحدادة وصيانة السيارات.
- المجال الخدمي: يشمل مشروعات صغيرة في الخدمات والنقل بأنواعه المختلفة.

شروط منح التمويل الأصغر[47]:

وضع بنك فيصل الإسلامي السُّوداني شروطًا لمنح التَّمويل تتمثَّلُ في الآتي:

- أن يكون المشروع مسموحًا به وفق لوائح البنك المركزي.
- تقديم طلبٍ موقَّعٍ عليه بواسطة العميل، يشمل العنوان بالتفصيل وأرقام التواصل.
- إكمالُ استمارة البيانات الدِّيموغرافية المعدَّة من بنك السُّودان المركزي.
- دراسة جدوى مبسَّطة.
- أن يكون المشروع من المشروعات الإنتاجيَّة.
- إحضار فاتورة مبدئيَّة بقيمة السِّلعة أو الخدمة مع التَّأكُّد من أنَّ صاحب الفاتورة المبدئيَّة لديه فواتير نهائيَّة مختومةٌ بختم الضَّرائب، أمَّا السِّلع الَّتي ليست لها فواتير بطبيعتها فيمكن توثيق المعاملة بعقدٍ من المحامي.
- شهادةُ سكنٍ معتمدة من اللجنة الشَّعبية بغرض طلب التَّمويل الأصغر.
- صورة من إثبات الشَّخصيَّة سارية المفعول، وصورة من الرقم الوطني.
- شهادة مزاولة النشاط التِّجاري، أو عقد إيجار، أوصورة من شهادة المخدم من اللجنة الشعبية لتأكيد وجود المشروع.
- الاستعلام عن العميل لدى بنك السُّودان المركزي.
- إحضار شهادةٍ بالدَّخل السَّنوي في حالة الموظَّفين، وتعهُّد كتابي من المخدم بسدادِ أي مبلغٍ يعجزُ المموِّلُ عن سداده من استحقاقاته، في حالة ترك العمل لأي أسبابٍ أخرى.
- أن يكون لطالب التمويل حساب جارٍ بالبنك.

(47) المرجع السابق.

فترة التمويل والمبلغ وهامش الربح[48]:

- الحدُّ الأقصى لمبلغ التَّمويل 5 آلاف جنيه، زائد مصروفات التأمين، أو أي مصروفات أخرى، وهي نسب تتغيَّرُ حسب سياسات بنك السودان المركزي التي يُعلِنُها كلَّ عام.
- هامش الربح (14 %) في السنة، وهي نسبٌ تتغيَّر حسب سياسات بنك السودان المركزي التي يُعلِنُها كلَّ عام.
- فترة العمليَّة عامان كحدٍّ أقصى، مع فترة سماح تتراوحُ بين شهر إلى ثلاثة أشهر حسب طبيعة المشروع.
- يجوزُ عدم دفع الزَّبون القسط الأوَّل (الفوري).

ومن ضوابط التَّمويل الأصغر وموجِّهاته في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني ما يأتي[49]:

- الالتزام بتمويل نشاطات الخرِّيجين وصغار المُنتجين والحِرفِيين.
- تخصيص النِّسبة الَّتي حدَّدها بنك السُّودان المركزي وتراوحت بين 12 – 14 % من محفظة البنوك كحدٍّ أدنى للتَّمويل الأصغر.
- زيادة التَّمويل الممنوح إلى النساء ليبلغ نسبة 30 % من حجم التمويل الأصغر الممنوح من البنك.
- قبول كافَّة الضَّمانات المسموح بها من بنك السُّودان المركزي، والتَّدرُّج في منح التَّمويل للمشرُوعات الصَّغيرة حمايةً من المخاطر.
- المرونةُ في احتساب الأقساط ومدَّة التمويل، على ألَّا تتجاوز فترة العمليَّة 24 شهرًا.

ضمانات التمويل:

هُناك مجموعةٌ من الضَّمانات الَّتي يطلبها البنك[50]، وتفصيلها كالآتي:

- الضَّمان الشَّخصي: إحضار ضامن موثوق فيه، ذي مقدرةٍ ماليةٍ ومقبول

(48) موقع بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، تمت زيارته يوم20 فبراير 2017م انظر الرابط:
http://www.fibsudan.com/ar2/index.php?bg=personal&contentID=90

(49) بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، إدارة الاستثمار.

(50) بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، إدارة الاستثمار.

لدى البنك، ويشترط حضوره شخصيّاً مع التَّوقيع على وثيقة الضَّمان أمام موظفي البنك، وتحرير شيكٍ بمبلغ الالتزام.

- ضمان الجهة المخدِّمة: إحضارُ شهادة تحويل مرتَّب من الجهة الَّتي يعمل بها الموظف إلى البنك، وتعهُّد المخدّم كتابةً بسداد أيِّ مبلغٍ يعجز الموظَّفُ أو العامل عن سداده من استحقاقاته، في حالة تركه العملَ أو لأي أسبابٍ أخرى.
- الضَّمانات الأخرى: وتشمل الأصولُ الَّتي يُمكنُ رهنُها مثل: الأصول العقارية، والأوراق المالية، والودائع الاستثمارية.

الصِّيغ التَّمويليَّة المستخدمة في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني:

يستخدمُ بنك فيصل الإسلامي السُّوداني العديد من صيغ التَّمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصَّغيرة والمتناهية الصِّغر، منها صيغة المرابحة والمشاركة، بالإضافة إلى صيغٍ أخرى، كالمضاربة والسَّلم والمزارعة والإجارة، إلا أنَّ صيغة المرابحة تُعدُّ الصيغة الرئيسة التي استُخدِمت بكثافةٍ في تمويلات البنك للمشروعات الصغيرة، وبلغت 90 %، تلتها صيغة المشاركة بنسبة تتراوح بين 7 – 8 % من إجمالي تمويلات البنك، كما استُخدِمت صيغة البيع بالتقسيط بنسبة 3 %[51].

الجدول (10): سياساتُ تطبيق المرابحة ببنك فيصل الإسلامي السُّوداني

مدَّة المرابحة	الضمانات	طريقة السداد	شروط وإجراءات التمويل
12 - 18 شهراً قابلة للزيادة.	- ضمان طرف ثالث. – حيازة بنكية. – ضمان عقاري (أحياناً).	– أقساط متساوية – فترةُ سماح تصلُ إلى 6 أشهرٍ.	ـ دراسة إمكانيَّة ومقدرات العميل. – عضويَّة الاتِّحاد أو شهادة تدريب. – الجدوى الاقتصادية. – رخصة السُّلطات المختصَّة. – فتح حساب بالفرع.

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني (ب. ت). مرشد أعمال الاستثمار في البنك.

(51) أحمد، عثمان بابكر (1995). تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية، تجربة بعض المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية: جدة، السعودية، ص 69 - 71.

أظهرت دراسة أحمد (1995) أنّ 64.2 % من المتعاملين مع بنك فيصل الإسلامي السُّوداني يفضِّلُون التَّمويل بصيغة المرابحة، وتشير إحصاءات البنك في السَّنوات الأخيرة إلى انخفاض نسبة التَّعامل بالمرابحة، التي وصلت في بعض السَّنوات إلى 36 %[52]، وعمومًا فإنَّ البنك لا يفرض التَّعامل بالمرابحة، بل يُشجِّع التَّمويل بالصيغ الأخرى، وإنما يرجع السَّبب في تفضيل أصحاب المشروعات الصَّغيرة لهذه الصِّيغة إلى أنَّها تمنحهم حريَّة في إدارة مشروعاتهم دون تدخلٍ من البنك.

الجدول (11): إجراءات وضوابط الصِّيغ المستخدمة لدى بنك فيصل الإسلامي السُّوداني

المرابحة	المضاربة المقيدة	السَّلم	الاستصناع
– قيام البنك بشراء السلعة وتملكها ووضعها في المعرض. – وضع هامش ربح معقول على سعر الاستيراد. – لا يجبر البنك العميل على شراء السلعة إذا رفضها لأنَّ الصِّيغة المستخدمة هي المرابحة للآمر بالشراء. – وجود ضمان مقابل سداد الأقساط المستحقَّة.	– يفتح حساب باسم المضاربة ويودع فيه رأس مال المضاربة. – يدار الحساب بواسطة العميل – يُتَّفقُ على موضوع المضاربة، ومكان العمل، ونوع التجارة، وأسعار البيع والشراء. – يحتفظُ البنك بحقِّه في مراجعة الحسابات. – يُقدِّم العميلُ باعتباره مُضاربًا ضمانًا للبنك في حالة التعدِّي والتَّقصير. – تُصفَّى المضاربة وفقًا للشروط، ويكون توزيع الأرباح بنسبٍ مئويَّة. – في حالة الخسارة يتحمَّلها صاحب المال، ويفقدُ المضاربُ جهده في حالة عدم التَّقصير.	– رأس مال السَّلم والمسلَم فيه (السِّلعة). – فتح حساب باسم رأس مال السلم. – تُسلَّم البضاعة موضوع السَّلم من الطرف الثاني. – تباع البضاعة بواسطة البنك. – يجوز أخذ ضمان شخصي أو عيني من المسلَم إليه لضمان تسليم المسلَم فيه. – تُوضعُ الأرباحُ في حساب الأرباح والخسائر.	– تكون السِّلعة المرادُ صنعها محددة نوعًا وكمًّا. – التَّأكُّد من جديَّة الصانع وسمعته ومناسبة الأسعار. – توقيع عقد مصانعةٍ مع الصَّانع، ثمَّ عقد استصناع بالعمليَّة الاستثماريَّة. – أن يُقدِّمَ العميلُ الضَّمان اللَّازم.

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السُّوداني (ب. ت). مرشد أعمال الاستثمار في البنك، والتقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي السُّوداني ومنشورات بنك السُّودان المركزي.

(52) أحمد (1995). مرجع سبق ذكره.

وبالنَّظر إلى الجدول رقم (11) يُلاحظُ من الصيغ التي استخدمها بنك فيصل الإسلامي السّوداني أنَّ المشاركة تميَّزت بوضوحها وخلوِّها من التَّعقديات الإجرائيَّة، وكذلك مناسبتها لتمويل الأنشطة الاقتصادية الصَّغيرة والمتوسطة، ولا تُوجدُ فيها شُبهاتٌ ربويَّةٌ كما في صيغة المرابحة، ولا تعتمد كثيرًا على الضمانات التي يتطلَبها نظام التَّمويل المصرفي عادةً، وتكونُ عائقًا أمام روَّاد الأعمال الصَّغيرة، أمَّا المضاربة فإنَّها تقدِّم تمويلاً نقديّا وتتمتَّعُ بمرونةٍ أكبر في تحديد حصص الرِّبح، بينما يُوفرُ السَّلمُ تمويلا نقديًّا لصاحب المشروع الصَّغير، لأنّه يُمكّنُهُ من بيع سلعته المؤجلة بسعرٍ نقديّ حاضر، ولا يُشترطُ أن يُستخدم رأس مال السَّلم في الحصول على السِّلعة، وله أن يستخدمه كما يشاء، ويتميَّزُ الاستصناع بتوفير تمويل عيني للسلع والأصول معًا، ويمكن تحديد هامش الرِّبح كنسبة من التّكلفة الكليّة على ضوء العلاقة التعاقديَّة بين طرفيه. أمَّا المرابحة فتلبِّي احتياجات المشروعات الصغيرة، ولا ينظر البنك الإسلامي عمومًا إلى الجدارة الائتمانية للعميل، بقدر ما ينظر إلى الصفقة التي تتمُّ بناءً على عقد المرابحة، ولما كانت المرابحة تستهدفُ تمليك السلعة لصاحب المشروع الحقيقي فإنَّ ترتيباتها تُعدُّ مناسبةً للمشروعات الصَّغيرة، حتَّى وإن كانت هوامش أرباحها متطابقةً من حيث القيمة مع أسعار الفائدة[53].

المبحث الثالث

تقييم تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في دعم المشروعات الصغيرة

قام في عام 1983م بنك فيصل الإسلامي السُّوداني بافتتاح فرع خاص لتمويل المشروعات الصَّغيرة والحِرَفِية (فرع الحِرَفِيين بأم درمان)، وفي عام 2011م أسس البنك فرعًا خاصًّا بالتمويل الأصغر (فرع أبو سعد)، فأصبح بذلك يولي عنايته أيضًا للمشروعات متناهية الصغر، ولم يقتصر دور البنك فى تمويل المشروعات الصَّغيرة بالتَّمويل المباشر، بل قدَّم في عام 2013م تمويلاً يُقدَّرُ بـ 3.3 ملايين يورو

(53) Ibrahim, B-L-D (2003). Banking and Finance to Small and Micro-Enterprises in Sudan- Some Lessons from the Islamic Financing Studies. Institute of Islamic Banking and Insurance: London, p.52.

لهيئة تنمية الصناعات والأعمال الصغيرة بولاية الخرطوم؛ مما يؤكِّدُ سياسة البنك وتوجُّهه في تقديم الدَّعم المالى للمشروعات الصَّغيرة فى مختلف المجالات وعلى كافة المستويات لضمان إنجاح هذه المشروعات[54].

دفع نجاح تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني حكومة السُّودان إلى فتح المزيد من المصارف الإسلامية[55]، ومن جهةٍ أُخرى تبنِّي المصارف لمنتجاتٍ تمويليَّةٍ تدعمُ المشروعات الصَّغيرة، وفي إطار مقارنة إجمالي التَّمويل حسب القطاعات بين بنك فيصل الإسلامي السُّوداني وبقية المصارف السُّودانيَّة مجتمعة في الفترة من عام 1999 – 2004م، (كما هي مبيَّنةٌ في الجدول 12) نجد أنَّ بنك فيصل الإسلامي السُّوداني أسهم بأقل ممَّا هو متوقَّعٌ منه خلال هذه الفترة؛ حيثُ وصلت مساهمته حوالي 1.4 % من إجمالي مساهمات البنوك السُّودانيَّة بالنِّسبة لقطاع الحِرَفِيين والأسر المنتجة.

الجدول (12) مساهمة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في التمويل المصرفي مقارنة بالمصارف السُّودانية حسب القطاعات في الفترة 1999 – 2004م (%)

نوع القطاع	بنك فيصل الإسلامي السُّوداني	المصارف السُّودانية الأخرى
تجارة خارجية	0.8	99.2
تجارة محلية	3.3	96.7
صناعة	1.8	98.2
زراعة	1.9	98.1
حرفيون وأسر منتجة	1.4	98.6
نقل وتخزين	5.5	94.5
إجمالي القطاعات	2.1	97.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي السُّوداني وبنك السُّودان المركزي.

(54) موجود على الرابط:http://www.vetogate.com (تم استرجاعه يوم 2013/3/12م).

(55) Abel Mohsin, M. I. (2005). The Practice of Islamic Banking System in Sudan. Journal of Economic Cooperation, 26 (4), 30.

ومن خلال استعراض تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني يمكننا تقييمها في النِّقاط الآتية:

1. تتّسمُ تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصَّغيرة بوضوحِ هدفها؛ إذ حدَّدت منذ البداية طبيعة القطاع الذي تتعامل معه وطبيعة احتياجاته التمويلية. كما تتميَّز أيضًا بأنَّها حدَّدت نشاطها وتعاملاتها منذ بدايتها وفق صيغ التمويل الإسلامي، وهذا يتَّفق مع ما توصَّلت إليه دراسة جبريل[56].
2. قام بنك فيصل الإسلامي السُّوداني بتقديم امتيازاتٍ للصِّناعات الصَّغيرة منها: تخصيص فرعٍ لتمويلها بأقساطٍ مريحةٍ وضماناتٍ ميسَّرةٍ، مع قبول الضمانات الشَّخصية، وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبيَّة مجانًا، وعقد دورات تدريبية لأصحاب المشروعات، وتوزع نمط التَّمويل به بين 90 % للتمويل بالمرابحة، و7 % للتمويل بالمشاركة، والنسبة الباقية للصيغ الأخرى.
3. أسهم بنك فيصل الإسلامي السُّوداني بصورة واضحة فى تمويل، وتأهيل المشروعات الصَّغيرة، وتقديم التَّسهيلات اللَّازمة لها، فضلاً عن ارتفاع معدَّل العائد المتحقق من تمويل قطاع المشروعات الصَّغيرة والحِرَفِية خلال فترات مختلفة.
4. أشار عدد من الدراسات السابقة إلى أنَّ النسبة المرتفعة لصغار الصُّنَّاع الَّذين يرغبون في استمرار التَّعامل مع البنك ترجعُ إلى أنَّهُ أتاح مصدرًا آمنًا لتمويل الحرفيين الذين كانوا يلجؤون للاقتراض من السوق غير الرسمي بأسعار فائدةٍ باهظة، وأنَّ النسبة الصغيرة (5.3 %) من المجموع الكلِّي للحالات الَّتي لا ترغب في الاستمرار قد صادفت متاعب استثنائيَّة في التَّعامل مع البنك، أو أنَّ لديها مصادر تمويل أفضل، والبعض الآخر احتجَّ بارتفاع أسعار المعدَّات والآلات الَّتي قام الفرع بتمويلها مقارنةً بأسعارها في السُّوق. ورغم أنَّ هذا الانتقاد قد ذُكِرَ إلا أنَّه لا يستند إلى

(56) جبريل (2006). مرجع سبق ذكره، ص14.

حقائق موضوعيَّة؛ لأنَّ فروقات الأسعار نشأت من مميِّزاتٍ خاصة بنوعية السلع التي موَّلها البنك، ولكن مع ذلك يبقى على إدارة البنك توفير السلع التي تجمع بين التميز في السعر والنوعية، حتَّى تستطيع المحافظة على عملائها.

5. الضمانات المطلوبة من العملاء لا تختلف عن الضَّمانات الَّتي يطلبها أيُّ بنكٍ تجاري، ولكن من جهةٍ أخرى هناك تسهيلاتٌ أجراها البنك، مثل: قبول الشيكات من العملاء واعتبارها أحيانًا ضمانًا كافيًا، أو قبول ضمان شخصي بدلاً من الرهن العقاري، فضلاً عن ذلك فإنَّ فرع أم درمان ما زال له ميزة نسبية في معاملة الحرفيين؛ ذلك لأنَّ البنوك التجارية في إطار نشاطها التقليدي لا تخاطر بإقراض صغار الصنَّاع، حتَّى مع استعدادهم لتقديم الضَّمانات.

6. معظم عمليَّات فرع الحِرَفِيين تمَّت بصيغةِ المرابحةِ بهامش ربحٍ لا يختلفُ عن أسعار الفائدة السَّائدة في السُّوق وقتئذ، والمشكلة ليست في اقتراب أو تساوي هامش ربح المرابحة مع أسعار الاقتراض، فصغارُ الصُّنَّاع والحرفيين ليس لديهم فرصة أساسًا للاقتراض من البنوك التجارية، والبديل الوحيد المتاح هو الالتجاء لتجار العملة الجشعين في السُّوق غير الرسمي. ولكن تظهر المشكلة حقيقة في اختلاط شكل المرابحة الإسلامية في التطبيق العملى بصيغةٍ وضعيَّةٍ ربويَّة؛ مما يؤثِّر في بعض العملاء الَّذين يرغبُون في التَّعامل بطريقةٍ إسلاميَةٍ صحيحة.

وخلاصةُ القول أنَّ تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني من التَّجارب الفريدة في نوعها محلياً وعالمياً؛ حيث أتاحت تمويلاً من نوع جديد لفئة من العملاء لا تجد احتياجاتها لدى أي مصدر تمويلي آخر رسمي أو غير رسمي، ويلخص الجدول رقم (13) أبرز الإيجابيَّات والسَّلبيات والتَّحديات في التجربة.

الجدول (13) الإيجابيَّات والسَّلبيات والتَّحديات في تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني

الإيجابيات	السلبيات والتحديات
– انخفاض نسبة التعثر بحيث لم تتعد 2% من إجمالي التمويلات الممنوحة.	– الإكثارُ من استخدام صيغة المرابحة، والإحجام عن التوسُّع في استخدام الصِّيغ التَّمويليَّة الأخرى القائمة على المشاركة والمضاربة خوفًا من المخاطر وارتفاع التَّكاليف الإداريَّة.
– تشجيع الحرفيين والصناعات الصغيرة على الادِّخار، ووضع مدخراتهم ضمن ودائع المصرف.	– قلَّة حجم التَّمويل الممنوح للحرفيين والمشروعات الصغيرة، مقارنةً بحجم التَّمويل الممنوح من بقيَّة المصارف.
– وضع ضمانات غير تقليديَّة وغير مكلفة، وإجراءات ميسرة للحصول على التمويل	– اقتصارُ فروع الخدمة على مناطق محدودةٍ من المناطق الحضريَّة.
– قلة المخاطر التمويلية والحصول على العائد السريع، وتفادي الدُّخول المباشر في إدارة المشروعات.	– تشابه بعض الضَّمانات مع تلك المقدَّمة من المصارف التقليديَّة.
– استقطابُ شرائح متعدِّدة من الحرفيين والمشروعات الصغيرة، ومساعدتها في توفير مستلزمات الإنتاج.	– معظم حالات التعثُّر تعودُ لاستخدام صيغة المرابحة الَّتي لا تُعطي فترةً كافيةً للسَّداد بالنسبة للمشروعات التي تأخذ العمليات الإنتاجية والتسويقية لديها فترات طويلة.
– الالتزام بمعايير شرعيَّة ومصرفيَّة واضحة ومحدَّدة.	– من التَّحديات الالتزام بموجِّهات البنك المركزي بشأن نظم التَّمويل الممنوح واشتراطات إدارة المخاطر.
– تقديم الاستشارات الفنِّيَّة اللَّازمة لأصحاب الحرف والمشروعات الصغيرة.	– عدم التوسُّع في الخدمات المصاحبة للتَّمويل، مثل التَّسويق والتَّدريب.

المصدر: التقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي السُّوداني وبنك السُّودان المركزي.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

توصَّل البحث إلى النَّتائج الآتية:

1. تُعدُّ تجربة بنك فيصل الإسلامى السُّوداني من أهمِّ التَّجارب الَّتي قدَّمتها المصارف الإسلاميَّة داخل السُّودان وخارجه في تمويل المشروعات الصغيرة، فقد كان بنك فيصل الإسلامي السُّوداني سبَّاقًا في تمويل الحرفيين، وفي اتخاذ خطوة أخرى بتقديم التمويل الأصغر؛ حيثُ افتتح في العام 2011م فرعًا خاصًّا بالتَّمويل الأصغر، ويُقدِّمُ هذا الفرع هذا النوع من التمويل للفئات الصغيرة النَّشطة اقتصاديًّا.
2. قام البنك في مجال تمويل الفئات الصَّغيرة بالإعفاء من بعض متطلَّبات منح التَّمويل كهامش الجديَّة في التَّمويل بصيغة المرابحة، وقبول الضَّمانات الشَّخصيَّة بجانب الاستشارات والتدريب على الصناعات الصغيرة، ثم تقديم التمويل اللازم للمتدرِّبين لمواصلة عملهم.
3. تتَّسمُ تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المشروعات الصغيرة بوضوح هدفها؛ حيث حدَّدت منذ البداية طبيعة القطاع الذي تتعامل معه وطبيعة احتياجاته التمويلية، كما تتميَّزُ أيضًا بأنَّها حدَّدت نشاطها وتعاملاتها منذ بدايتها وفق صيغ التمويل الإسلامي.
4. أتاح بنك فيصل الإسلامي السُّوداني تمويلاً من نوع جديد لفئة من العملاء لا تجد احتياجاتها من أي مصدر تمويلي آخر رسمي أو غير رسمي، وأثبت كفاءة تمويلاته في سد حاجات الصناعات الصَّغيرة والحِرَفِية بشروط مُيسرة، وتحقيقه لربحيَّةٍ معقولة.
5. استخدم البنك صيغة التمويل بالمرابحة، وذلك لقلَّة مخاطرها وسهولة إجراءاتها، وكفايتها لتوفير رأس المال الذي تحتاجه المشروعات الصَّغيرة والحِرَفِيَّة، تليها صيغة المشاركة التي تُعدُّ أقل مخاطرةً من صيغة المضاربة، ويضمن بها البنك مشاركة العميل في إدارة المشروع والحصول على ربحيَّةٍ أعلى من صيغة المرابحة.

ثانيًا: التوصيات:

من أهم التَّوصيات الَّتي يمكنُ الإشارةُ إليها ما يأتي:

1. ضرورةُ التوسُّع في مجالات التَّمويل الممنوح للقطاعات الحرفيَّة والصناعيَّة الصغيرة، مع التنوُّع في أدوات التَّمويل ومنتجاته.
2. توفير فرص التَّدريب اللَّازم لموَّظفي البنك في التعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية، والاستجابة لمتطلَّبات العمل معهم.
3. تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والتسويقية، وألَّا يقتصر الدَّعم الممنوح من البنك للمشروعات الصغيرة والحرفية على مجرد التمويل، بل يمتد ليشمل دراسات الجدوى والتدريب.
4. وضع معايير لمنح التَّمويل، تتعلَّق بالجودة والكفاءة الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والحرفية.

المراجع والمصادر العربية:

1. إبراهيم، بدر الدين عبد الرحيم (2014). دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق إلى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، في الفترة 21 – 23 أغسطس 2014م، اتحاد المصارف العربية: بيروت، لبنان، ص 1 – 20.
2. أحمد، أحمد مجذوب (ب. ت.) تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية، موجود على الرابط (تم استرجاعه في يوم 10 فبراير 2017): alhosini-money.com/archive/index.php/t-2417.html
3. أحمد، عثمان بابكر (1995).تمويل القطاع الصناعى وفق صيغ التمويل الإسلامية، تجربة بعض المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية: جدة، السعودية.
4. أحمد، عثمان بابكر (2004). تمويل الصناعات الصغيرة بالصيغ الإسلامية، ندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، 23 من ذي الحجة 1424هـ/ 14 فبراير 2004م، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر: القاهرة، مصر.
5. الفكي، مجدي الفكي أحمد (2016). أثر التسويق على أداء مشروعات التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية: أم درمان، السُّودان.
6. بنك فيصل الإسلامي السُّوداني (2014). عشر سنوات من مسيرة الريادة. بنك فيصل الإسلامي السُّوداني: الخرطوم، السودان.
7. بنك فيصل الإسلامي السُّوداني- فرع التمويل الأصغر أبو سعد (2012). التقرير السنوي للعام 2012م: الخرطوم، السُّودان.
8. بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، اتحاد المصارف العربية، ع 415 على الرابط:www.uabonline. org، (تم استرجاعه في يوم 24 أبريل 2017م).
9. بنك فيصل الإسلامي السُّوداني (ب. ت). مرشد أعمال الاستثمار في البنك.
10. بنك فيصل الإسلامي السوداني، تقارير سنوية متفرقة: الخرطوم، السودان.
11. بنك السُّودان المركزي، المنشورات والتقارير الرسمية: الخرطوم، السُّودان
12. بوفاسة، سليمان؛ وخليل، عبد القادر (2009). محاولة تقييم المصرفية الإسلامية- تجربة السُّودان- الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية

(النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، الملتقى الدولي الثاني: 5 – 6 مايو 2009م.
13. بيومي، نوال عبد المنعم (2016). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تجارب دولية ومحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة: القاهرة، مصر.
14. صندوق النقد العربي (2013). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: أبو ظبي، الإمارات.
15. جبريل، أحمد الصديق (2006). دور بنك فيصل الإسلامي السُّوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة: تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة، الملتقى الدولي الأول حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، في الفترة 17 – 18 أبريل 2006م، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف، الجزائر، ص 495 – 503.
16. فرح، على عمر إبراهيم (2012). تجربة بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع 3، ص 59.
17. الزبير، حاتم عبد الله (2005). دور المصارف فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء تجربة البنوك السُّودانية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الدولى الثانى عشر، في الفترة: 29 – 31 مايو 2005م، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: عمان، الأردن.
18. الصوص، سمير زهير (2016). بعض التجارب الدولية الناجحة فى مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الفلسطينية: رام الله، فلسطين.
19. طبل، ندى جمال عبد الحكيم محمود (2016). تقويم أدوات التمويل الإسلامي في تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة في ضوء الخبرة الدولية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: القاهرة، مصر.
20. الطيب، عبد المنعم محمد (2003). تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الآليات الجديدة لتحرير التجارة: التجربة السُّودانية، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: سطيف،

الجزائر، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، 25 – 28 مايو 2003م: جدة، السعودية.

21. الطيب، عبد المنعم محمد (2011). تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السُّودان خلال الفترة 2000 – 2010م: دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، في الفترة 18 – 20 ديسمبر 2011م، تنظيم: البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة قطر: الدوحة، قطر.

22. السَّاوي، عبد الماجد بله عبد؛ وعلي، قاسم الفكي (2015). دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي «دراسة حالة مجموعة من المصارف السُّودانية للفترة من 2007 – 2012م»، بنك فيصل الإسلامي السُودانى؛ الإدارة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، 16 (1)، 25 – 45.

23. لاشين، محمود المرسي (2003). من أساليب التمويل الإسلامية التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب؛ البنك الإسلامي للتنمية، في الفترة: 25 – 28 مايو 2003م: جدة، السعودية.

24. موقع اتحاد الغرف الصناعات الصغيرة بالسُّودان: http://www.sudabiz.org/page.php?pid=30 (تمت زيارته يوم 24 أبريل 2017م).

25. موقع بنك فيصل الإسلامي السُّوداني على الإنترنت على الرابط: http://www.fibsudan.com (تمت زيارته يوم 20 فبراير 2017م).

26. يوسف، أحمد يوسف (1996). استراتيجية استثمار الأموال في بنك فيصل الإسلامي السُّوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية: أم درمان، السُّودان.

المراجع الأجنبية:

1. Berisha, G. & Pula, J. S. (2015). Defining Small and Medium Enterprises: A Critical Review. Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, 1(1), 17-28.
2. Abel Mohsin, M. I. (2005). The Practice of Islamic Banking System in Sudan. Journal of Economic Cooperation, 26 (4), 27-50.
3. Ibrahim, B-L-D. (2003). Banking and Finance to Small and Micro-Enterprises in Sudan-Some Lessons from the Islamic Financing System. Institute of Islamic Banking and Insurance: London, UK.

جميع الحقوق محفوظة لبيت المشورة للاستشارات المالية ©

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Finance and Banking

Issue (7) State of Qatar - October 2017

Published by

بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultaions

ISSN : 2409-0867 Online
ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com